

استطلاع للرأي العام حول الديمقراطية في الأردن 1996

(النتائج الأولية)

مركز الدراسات الاستراتيجية

الجامعة الأردنية

أيار 1996

استطلاع الرأي حول الديمقراطية في الأردن 1996

يسر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجاهمة الأردنية أن يقدم النتائج الرئيسية لاستطلاع الرأي حول الديمقراطية في الأردن لعام 1996، وهذا هو المسح الثالث الذي يقوم به المركز حول الديمقراطية، حيث تم إجراء مسحين سابقين هما:

- استطلاع الرأي العام حول الديمقراطية في الأردن لعام 1993.
- استطلاع الرأي العام حول الديمقراطية في الأردن لعام 1995.

الأهداف:

يهدف هذا الاستطلاع إلى قياس اتجاهات المواطنين نحو الديمقراطية في الأردن من خلال معرفة آرائهم في الموضوعات التالية:-

*قانوني الأحزاب والمطبوعات والنشر.

*التعديلات الأساسية التي يمكن أن يتضمنها مشروع قانون انتخاب مجلس النواب الجديد.

*تقييم إنجازات مجلس النواب المنتخب 1993.

*تقييم إنجازات نواب الدائرة الانتخابية.

*الوقوف على آراء واتجاهات المواطنين نحو الأحزاب السياسية بشكل عام.

*الوقوف على آراء واتجاهات المواطنين حول حرية الرأي والصحافة.

وقد أضيف إلى هذا المسح أسئلة تتعلق بأشكال المشاركة الاجتماعية خارج إطار الحزب، وأخرى تتعلق بمدى قراءة المواطنين للصحافة اليومية والأسبوعية وكتاب المقالات والأعمدة في الصحف اليومية والأسبوعية.

وبمقارنة نتائج المسح مع نتائج المسحين السابقين يتكون لديك للمعلومات يتيح قياس آراء المواطنين حول الممارسة الديمقراطية والقضايا المرتبطة بها وذلك على فترات زمنية متلاحقة، منذ المسح الأول عام 1993، راصداً للتطورات والتغيرات في الرأي العام.

وتتيح هذه المعلومات الفرصة للباحثين والمهتمين للاطلاع على التحولات التي طرأت على آراء المواطنين، خلال السنوات الأربع الماضية تجاه قضايا تفصيلية مرتبطة بالممارسة الديمقراطية، والمشاركة السياسية، والعمل الحزبي، إضافة إلى ما تتيحه من إمكانيات لمربط المعلومات حول توجهات المستجيبين نحو كل قضية تفصيلية مع البيانات الشخصية لهم مثل: العمر، الجنس، العلاقة بقوة العمل والمستوى التعليمي.

تصميم العينة:

تم تصميم استمارة هذه الدراسة من قبل خبراء وأكاديميين مختصين باستطلاعات الرأي العام والعلوم السياسية والاجتماعية، ومن اجل اختبار صلاحية الأسئلة فقد تم إجراء دراسة أولية تجريبية قابل خلالها باحثو المركز خمسة وستون مستجيباً، حيث تم إجراء بعض التعديلات اللازمة لتفادي مشاكل محتملة في طرح وفهم الأسئلة.

واشتملت الاستمارة إضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالديموقراطية إلى بيانات تعريفية للمستجيبين وقد صممت الاستمارة بالشكل الذي يسهل عملية إدخال البيانات على الحاسب الآلي.

العينة:

استندت العينة الوطنية في هذه الدراسة على العينة الرئيسية (Master Sample) التي تم تصميمها في دائرة الإحصاءات العامة، واشتملت عينة الدراسة على 100 وحدة معاينة ممثلة لكافة مناطق المملكة، اعتماداً على الوزن النسبي لكل منطقة، وتم اختيار 12 أسرة في المتوسط من كل وحدة معاينة بطريقة الاختيار العشوائي المنتظم، ثم اختيار فرد واحد يبلغ عمره 19 سنة فأكثر من كل أسرة، وبذلك كان حجم العينة 1200 فرداً نصفهم من الإناث ونصفهم الآخر من الذكور، وقد روعي أن تكون العينة موزونة ذاتياً بمعنى أن كل مفردة من مفردات المجتمع لها احتمال نفسه للظهور في العينة.

جمع البيانات وتدقيقها وإدخالها:

بعد تصميم العينة تم عقد دورة تدريبية للمشرفين والمراقبين وجامعي البيانات وشمل التدريب أهداف الدراسة وأسلوب جمع البيانات وسرية المعلومات، وقد تم جمع البيانات من خلال المقابلة الشخصية للفرد المستجيب الذي ظهر في العينة، حيث بدأ العمل الميداني لجمع البيانات في 1996/4/21 واستمر إلى 1996/4/26، وكان معظم جامعي البيانات من طلبة الدراسات العليا والبكالوريوس في الجامعة الأردنية، إضافة إلى حديثي التخرج من الجامعات الأردنية، وقد قسم جامعو البيانات إلى فرق عمل تحت إشراف اثنين من مراقبي المتابعة سير العمل الميداني ويدققون الاستمارات ميدانياً، ويحضرون بعض المقابلات مع كل جامع بيانات.

وعلى اثر انتهاء عملية جمع البيانات تم تدقيقها مكتبياً من قبل فريق مختص، وورمزت الاستمارات وتم إدخالها إلى أجهزة الحاسب الآلي.

ويضع المركز كافة البيانات التفصيلية التي جمعت من هذه الدراسة للمراغبين من الباحثين والمهتمين بالحصول عليها أو على تحليلات معمقة لبعض جوانبها.

النتائج الرئيسية:

أولاً: بيانات عن مستوى ممارسة الحياة الديمقراطية في الأردن:

طلب جامع البيانات من المستجيب أن يحدد على مقياس متدرج من (1) إلى (10) - ودي عني الرقم (1) أن الأردن ما زال في أول الطريق نحو ممارسة الديمقراطية في حين يعني الرقم (10) أن الأردن أصبح ديمقراطياً إلى أبعد الحدود - إلى أي مدى يعتقد أن الأردن أصبح بلداً ديمقراطياً وقد أجاب من مجموع المستجيبين (جدول رقم 1).

- (18.3%) أجابوا أن الأردن ما زال في أول الطريق نحو ممارسة الديمقراطية.

- (70.1%) أجابوا أن الأردن وصل إلى منتصف الطريق نحو ممارسة الديمقراطية.

- (5.5%) أجابوا أن الأردن أصبح بلداً ديمقراطياً إلى أبعد الحدود.

جدول رقم (1) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس وآرائهم في الدرجة التي وصل إليها الأردن نحو الممارسة الديمقراطية فيه.

الدرجة	الجنس		المجموع %	المجموع % المتراكم
	ذكور %	إناث %		
1	21.5	15.2	18.3	18.3
2	5.5	3.2	4.3	22.6
3	7.2	4.3	5.8	28.4
4	6.0	5.8	5.9	34.3
5	32.0	39.7	35.8	70.1
6	5.7	5.7	5.7	75.8
7	6.2	5.7	5.9	81.8
8	3.0	3.7	3.3	85.0
9	1.7	2.0	1.8	86.8
10	5.3	5.7	5.5	92.3
لا اعرف	6.0	9.2	7.6	*99.9
المجموع=100%	600	600	1200	-

• الفرق نتيجة التقريب.

- بلغ المتوسط الحسابي لمستوى الديمقراطية من نتائج هذا الاستطلاع (4.55) درجة من (10) درجات مقابل (4.83) درجة وصلت إليها النتيجة عام 1995، و (4.6%) درجة وصلت إليها النتيجة عام 1993 (جدول رقم 2).

جدول رقم (2) المتوسط الحسابي لمستوى الديمقراطية خلال استطلاعات الرأي في الأعوام 1993، 1995، 1996.

الاستطلاعات			المتوسط الحسابي له مستوى الديمقراطية في الأردن
استطلاع الديمقراطية 1993	استطلاع الديمقراطية 1995	استطلاع الديمقراطية 1996	
4.6	4.83	4.55	

أما فيما يتعلق بآراء المستجيبين حول قوانين انتخاب مجلس النواب والأحزاب والمطبوعات والنشر وآثارها في تعزيز الديمقراطية في الأردن:

- (43.8%) و (24.4%) من مجموع المستجيبين اعتبروا أن قانون الانتخاب خطوة أساسية لدرجة كبيرة ودرجة متوسطة على التوالي.

- (15.4%) و (25.6%) من مجموع المستجيبين اعتبروا أن قانون الأحزاب خطوة أساسية لدرجة كبيرة ودرجة متوسطة على التوالي.

- (30.6%) و (30.4%) من مجموع المستجيبين اعتبروا أن قانون المطبوعات والنشر خطوة أساسية لدرجة كبيرة ودرجة متوسطة على التوالي (جدول رقم 3).

- فيما اعتبر (11.8%) و (19.6%) و (6.8%) من مجموع المستجيبين بأن قوانين انتخاب مجلس النواب، الأحزاب، والمطبوعات والنشر على التوالي خطوة أساسية في تعزيز الديمقراطية (جدول رقم 3).

جدول رقم (3) التوزيع النسبي للمستجيبين حول آرائهم في قوانين انتخاب مجلس النواب والأحزاب والمطبوعات والنشر وآثارها في تعزيز الديمقراطية في الأردن.

المجموع %100	خطوة أساسية لتعزيز الديمقراطية في الأردن						القانون
	غير مبين %	لا اعرف %	ليست أساسية %	درجة قليلة %	درجة متوسطة %	درجة كبيرة %	
1200	0.1	12.0	11.8	7.9	24.4	43.8	انتخاب مجلس النواب
1200	-	27.3	19.6	12.1	25.6	15.4	الأحزاب
1200	-	22.0	6.8	10.3	30.4	30.6	المطبوعات والنشر

أما فيما يتعلق بإجراء تعديلات على قانوني الأحزاب والمطبوعات والنشر فقد أفاد:

- (16.2%) من مجموع المستجيبين بأنهم يؤيدون إجراء تعديل على قانون الأحزاب الحالي.

- (18.6%) من مجموع المستجيبين بأنهم يؤيدون إجراء تعديل على قانون المطبوعات والنشر الحالي.

- (46%) و (51.4%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم مع إبقاء قانوني الأحزاب والمطبوعات والنشر - على التوالي - الحاليين كما هما (جدول رقم 4).

جدول رقم (4) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب آرائهم نحو إجراءات تعديلات على قانوني الأحزاب والمطبوعات والنشر.

القانون	مع إجراء تعديل على القانون %	مع إبقاء القانون الحالي كما هو %	لا أعرف %	غير مبين %	المجموع
الأحزاب	16.2	46.0	37.7	0.1	1200
المطبوعات والنشر	18.6	51.4	30.0	-	1200

وقد أشار المستجيبون الذين يؤيدون إجراء تعديل على قانون الأحزاب إلى مجموعة من الاقتراحات كان أهمها:

- أن تتضمن التعديلات إعطاء حرية أكبر للأحزاب في التسجيل، وفي ممارسة نشاطاتها وعدم تعرضها لأي عقوبات، وأن تنص التعديلات على عدد أقل من المؤسسين، وتخفيض أسعارها للمؤسسين، ودعم الأحزاب مالياً من قبل الدولة.
 - أن تتضمن التعديلات التشدد في إجراءات الترخيص وأن تكون الحكومة مهتمة بشرفه بشكل مباشر على نشاطات الأحزاب.
- أما فيما يتعلق باقتراحات المستجيبين المؤيدين لإجراء تعديل على قانون المطبوعات والنشر كان أهمها:
- أن تتضمن التعديلات إلغاء كافة العقوبات المتضمنة في قانون المطبوعات وإعطاء حرية أكبر للصحافة والصحفيين في متابعة الإخبار ومعالجة قضايا البلاد المختلفة.
 - أن تتضمن التعديلات ما يؤدي إلى رفع سوية الصحافة والصحفيين، وتحري الصدق والأمانة في نشر الأخبار والتحقيقات.
 - أن تتضمن التعديلات زيادة الرقابة على الصحافة، وبالذات على الأخبار والتحقيقات المهمة.

ثانياً: بيانات عن قانون انتخاب مجلس النواب.

1- اقتراحات يمكن أن ينظمها مشروع القانون الجديد للانتخابات النيابية:

- (61.2%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم يؤيدون زيادة عدد المقاعد من (80) إلى (100) مقعد، بينما أفاد (29.7%) من مجموع المستجيبين بأنهم لا يؤيدون زيادة عدد مقاعد مجلس النواب، وكان معظم غير المؤيدين يفضلون إبقاء عدد المقاعد (80) مقعداً.

- (68.2%) من مجموع المستجيبين أيدوا زيادة عدد الدوائر من (20) دائرة انتخابية إلى (32) دائرة انتخابية.

- (68.8%) أيدوا جعل السن القانوني للناخب (18) سنة بدلاً من (19) سنة.
 (80.7%) من مجموع المستجيبين يؤيدون أن يتم الاقتراع على أساس الرقم الوطني.
 (70.3%) من المستجيبين يؤيدون اعتماد التقسيمات الإدارية في المحافظات لتحديد الدوائر الانتخابية (جدول رقم 5).

جدول رقم (5) التوزيع النسبي لآراء المستجيبين تجاه اقتراحات قد يتضمنها قانون انتخاب مجلس النواب الجديد.

التعديلات	أؤيد %	لا أؤيد %	لا أعرف %	غير مبين %	المجموع %
زيادة عدد المقاعد من 80-100	61.2	29.7	9.2	-	1200
زيادة عدد الدوائر الانتخابية من 20-32 دائرة انتخابية	68.2	20.5	11.3	-	1200
جعل السن القانوني 18 سنة بدلاً من 19 سنة	68.8	28.1	3.1	0.1	1200
الاقتراع على أساس الرقم الوطني	80.7	11.9	7.4	-	1200
اعتماد التقسيمات الإدارية لتحديد الدوائر الانتخابية	70.3	14.9	14.8	-	1200

ب- اشتراك العسكريين في الانتخابات النيابية وتخصيص عدد من المقاعد للأقليات والمرأة.
 - (55.6%) من مجموع المستجيبين أيدوا إشراك العسكريين في الانتخابات النيابية، بينما أفاد (36.3%) بأنهم لا يؤيدون إشراك العسكريين في الانتخابات النيابية.
 - (58.5%) و (68.3%) أيدوا تخصيص عدد من المقاعد لأبناء الأقليات وولاء المرأة، على التوالي (جدول رقم 6).

جدول رقم (6) التوزيع النسبي للمستجيبين حول آرائهم في اشتراك العسكريين في الانتخابات وتخصيص عدد من المقاعد النيابية للأقليات والمرأة.

هل ترى أنه من الضروري	نعم	لا	لا أعرف	المجموع %100
اشترك العسكريين في الانتخابات النيابية	55.6	36.3	8.2	1200
تخصيص عدد من المقاعد النيابية لأبناء الأقليات	58.5	33.8	7.7	1200
تخصيص عدد من المقاعد النيابية للمرأة	68.3	29.6	2.2	1200

ج- الجمع بين العمل النيابي والوزاري

- (51.3%) من المستجيبين لا يؤيدون الجمع بين العمل النيابي والعمل الوزاري بينما أفاد (39.9%) من مجموع المستجيبين بأنهم يؤيدون الجمع بين العمل النيابي والعمل الوزاري (جدول رقم 7).

جدول رقم (7) التوزيع النسبي للمستجيبين حول آرائهم في الجمع بين العمل النيابي والعمل الوزاري والجنس.

المجموع %	الجنس		التأييد للجمع بين العمل النيابي والوزاري
	أنثى%	ذكر%	
39.9	40.8	39.0	نعم أويد
51.3	50.3	52.3	لا أويد
8.8	8.8	8.7	لا أعرف
1200	600	600	المجموع=100%

وعلى صعيد أسباب عدم التأييد للجمع بين العمل الوزاري والنيابي.

-أجاب ما نسبته (46.6%) من مجموع المستجيبين بأنهم لا يؤيدون الجمع بين العمل النيابي

والعمل الوزاري لأن النائب لا يعطي الوقت الكافي لعمله كنائب عندما يصبح وزيراً.

- (44.8%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأن النائب يصبح شريكاً في صنع القرار ولا يصح

رقبياً عليه.

-فيما اعتقد (42.6%) بأن الجمع يعيق تواصل النائب من الناخبين.

- (40.5%) أفادوا بأن النائب الوزير يستخدم موقعة كوزير لغايات انتخابية (جدول رقم 8).

جدول رقم (8) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب أسباب عدم تأييدهم للجمع بين العمل النيابي والعمل الوزاري.

المجموع %	نسبة الذين يؤيدون الجمع بين العمل النيابي والذين لم يقرروا رأياً	لا اعرف %	لا %	نعم %	الأسباب
1200	48.7	0.6	4.1	46.6	لا يعطى الوقت الكافي لعمله كنائب
1200	48.7	1.6	4.8	44.8	يصبح شريكاً في صنع القرار ولا يصح رقبياً عليه
1200	48.7	3.3	7.4	40.5	يستخدم موقعة كوزير لغايات انتخابية
1200	48.7	1.8	6.9	42.6	يعيق تواصله مع الناخبين

د-المشاركة في الانتخابات النيابية لعام 1997 أفاد:

- (75.3%) من المستجيبين الذكور و (77.3%) من المستجيبات الإناث بأنهم ينوون المشاركة في

الانتخابات النيابية عام 1997.

- (18.2%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم لا ينوون المشاركة في الانتخابات.

- (5.5%) أوضحوا بأنهم لا يقرروا بعد (جدول رقم 9).

جدول رقم (9) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس والنية للمشاركة في الانتخابات النيابية 1997.

المجموع	الجنس		هل تنوي المشاركة في الانتخابات النيابية 1997
	إناث%	ذكور%	
76.3	77.3	75.3	نعم
18.2	17.5	19.3	لا
5.5	5.7	5.3	لم يقرروا بعد
1200	600	600	المجموع=100%

ثالثاً: بيانات عن تقييم إنجازات مجلس النواب المنتخب 1993.

- (17.8%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم راضون جداً عن إنجازات مجلس النواب.
- فيما أفاد (48.0%) من المستجيبين بأنهم راضون قليلاً.
- و أفاد (28.3%) بأنهم غير راضين عن إنجازات مجلس النواب (34% من المستجيبين الذكور و 22.7% من المستجيبات الإناث) (جدول رقم 10).

جدول رقم (10) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس ومدى الرضا عن إنجازات مجلس النواب المنتخب عام 1993.

المجموع	الجنس		درجة الرضا
	إناث%	ذكور%	
17.8	17.5	18.0	راض جداً
48.5	51.8	45.2	راض قليلاً
28.3	22.7	34.0	غير راض
5.4	8.0	2.8	لا اعرف
1200	600	600	المجموع=100%

وعلى صعيد المقارنة بين آراء المواطنين في استطلاعي الرأي 1995، 1996 أفاد:

- (22.3) من مجموع المستجيبين في استطلاع الرأي 1996 و (27.2%) من مجموع المستجيبين في استطلاع الرأي 1995، بأن مجلس النواب الحالي (المنتخب 1993) كان أكثر إنجازاً من مجلس النواب السابق (المنتخب 1989).
- (14.2%) من مجموع المستجيبين في استطلاع 1996، و (22.8) من مجموع المستجيبين في استطلاع 1995، بأن مجلس النواب السابق كان أكثر إنجازاً من مجلس النواب الحالي.
- فيما أفاد (53.0%) من مجموع المستجيبين في استطلاع 1996، و (38.0%) من مجموع المستجيبين في استطلاع 1995 بأنه لا اختلاف بين المجلسين (جدول رقم 11).

جدول رقم (11) التوزيع النسبي للمستجيبين في استطلاعي المركز 1995، 1996 حسب آرائهم: أيهما أكثر إنجازاً مجلس النواب الحالي (المنتخب 1993) أم مجلس النواب السابق (المنتخب 1989)

استطلاع 1996%	استطلاع 1995%	
22.3	27.2	مجلس النواب الحالي
14.2	22.8	مجلس النواب السابق
53.0	38.0	لا يوجد اختلاف
10.5	12.0	لا أعرف
1200	2000	المجموع = 100%

وقد أشار المستجيبون في استطلاع 1996- الذين يعتقدون بأن مجلس النواب الحالي أكثر إنجازاً- إلى مجموع من القضايا التي كان فيها المجلس أكثر إنجازاً، هي:

- المجلس الحالي كان أفضل في معالجة النواحي الاقتصادية، وتحسين مستوى الدخل، والحد من البطالة.
- معالجة الفساد بأشكاله المختلفة.
- التفاعل مع المواطنين، وحل مشاكلهم، وتقديم الخدمات لهم.
- السياسة الخارجية وبالذات على صعيد العلاقات العربية، ومعالجة موضوع السلام.
- تعزيز الديمقراطية، وضمان حريات الصحافة والرأي.

أما الذين أجابوا في استطلاع 1996 بأن المجلس السابق كان أكثر إنجازاً في مجموعة من القضايا، أهمها:

- النواحي الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة، والحد من البطالة.
- المجلس السابق كان أقوى، وأكثر تأثيراً على الساحة السياسية.
- تعزيز الديمقراطية من خلال إلغاء الأحكام العرفية، وإقرار قوانين الأحزاب والمطبوعات والنشر.

- التفاعل مع المواطنين وحل مشكلاتهم، وتقديم خدمات في مختلف المجالات.
- معالجة الفساد بأشكاله المختلفة.

رابعاً: بيانات عن تقييم نواب الدائرة الانتخابية.

1-مدى رضا عن إنجازات نواب الدائرة.

- (19.8%) من مجموع المستجيبين في استطلاع الرأي 1996، أفاد بأنهم راضون جداً عن إنجازات نواب دوائرهم، بينما أفاد (16.2%) من المستجيبين في استطلاع 1995، بأنهم راضون جداً عن إنجازات نواب دوائرهم الانتخابية.

- (38.6%) من المستجيبين في استطلاع 1996 و (32.9%) في استطلاع 1995 أجابوا بأنهم راضين قليلاً عن إنجازات نواب دوائرهم الانتخابية.

- (34.1%) من المستجيبين في استطلاع 1996 و (40.9%) من المستجيبين في استطلاع 1995 أجابوا بأنهم غير راضين عن إنجازات نواب الدائرة (جدول رقم 12).
جدول رقم (12) التوزيع النسبي للمستجيبين في استطلاعي المركز 1995، 1996 حول درجة الرضا عن إنجازات نواب الدائرة الانتخابية.

درجة الرضا	استطلاع الرأي 1995 %	استطلاع الرأي 1996 %
راض جداً	16.2	19.8
راض قليلاً	32.9	38.6
غير راض	40.9	34.1
لا أعرف	10.0	7.5
المجموع = 100%	2000	1200

ب- مدى كفاية أعمال نواب الدائرة للأمور التالية:

- (8.1%) من مجموع المستجيبين اعتقدوا بأن تواصل نواب دوائرهم الانتخابية مع الناخبين كان كافٍ جداً، وبنفس النسبة اعتقدوا أن متابعة نواب دوائرهم الانتخابية لمشكلات الدائرة الانتخابية كان كافٍ جداً.

- (12.8%) من المستجيبين اعتقدوا بأن متابعة نواب الدائرة لقضايا الوطن الأساسية كانت كافية جداً.

- فيما أجاب (20.5%) من مجموع المستجيبين بأن تواصل نواب دوائرهم الانتخابية مع الناخبين كان غير كافٍ جداً.

- وأفاد (19.4%) من مجموع المستجيبين بأن متابعة نواب دوائرهم الانتخابية لمشكلات الدائرة الانتخابية غير كافٍ إطلاقاً.

- واعتقد (12.7%) من المستجيبين بأن متابعة نواب دوائرهم الانتخابية لقضايا الوطن الأساسية غير كافٍ إطلاقاً (جدول رقم 13).

جدول رقم (13) التوزيع النسبي للمستجيبين حول مدى كفاية إنجازات نواب دوائرهم لبعض القضايا

المجموع %	لا اعرف %	غير كاف إطلاقاً %	غير كاف %	كاف %	كاف جداً %	البند
100	8.0	20.5	36.8	26.7	8.1	تواصل نواب دوائرك الانتخابية مع الناخبين
100	9.0	19.4	37.2	26.3	8.1	متابعة نواب دوائرك الانتخابية لمشكلات الدائرة الانتخابية
100	16.0	12.7	27.5	31.1	12.8	متابعة نواب دوائرك الانتخابية لقضايا الوطن الأساسية

ج- اتجاهات المواطنين حول إعادة انتخاب نواب الدائرة الحاليين:

- أفاد (29.3%) من المستجيبين الذكور و (35.5%) من الإناث بأنهم سيعيدون انتخاب نواب دوائرهم.

- أجاب (55.5%) من المستجيبين الذكور و (48.5%) من المستجيبات الإناث بأنهم لن يعيدوا انتخاب نواب دوائرهم.

- أفاد (15.6%) من مجموع المستجيبين بأنهم لم يقرروا بعد (جدول رقم 14).

جدول رقم (14) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس وإذا ما كانوا سيمنحون أصواتهم لنواب دوائرهم الانتخابية.

المجموع %	الجنس		سيمنح صوته لنواب دائرته الانتخابية
	إناث %	ذكور %	
32.4	35.5	29.3	نعم
52.0	48.5	55.5	لا
15.6	16.0	15.2	لا اعرف
1200	600	600	المجموع=100%

مقارنة بين نتائج استطلاعات 1993، 1995، 1996 على صعيد إعادة انتخاب نواب الدائرة:

- (32.4%) من المستجيبين في استطلاع 1996، و (32.7%) من المستجيبين في استطلاع 1995، و (49.0%) من المستجيبين في استطلاع 1993، أجابوا بأنهم سيعيدون انتخاب نواب دوائرهم.

- (52.0%) من المستجيبين في استطلاع 1996، و (55.3%) من المستجيبين في استطلاع 1995، و (35.0%) من المستجيبين في استطلاع 1993، أجابوا بأنهم لن يعيدوا انتخاب نواب دوائرهم (جدول رقم 15).

جدول رقم (15) التوزيع النسبي للمستجيبين حول آرائهم في انتخاب نواب دوائرهم في استطلاعات المركز
1996، 1995، 1993.

إعادة انتخاب نواب			الجنس
الدائرة			
نعم	49.0	%1993	%1996
لا	35.0	%1995	32.4
لا أعرف	16.05	12.0	52.0
المجموع=100%	1197	2000	1200

خامساً: بيانات عن الأحزاب السياسية والعمل الاجتماعي والنقابي.

1- ممارسة العمل الحزبي:

- أفاد (2.3%) من مجموع المستجيبين في استطلاع الرأي عام 1996 بأن درجة نجاح ممارسة العمل السياسي للأحزاب كانت كبيرة، و أجاب (8.2%) بأن ممارسة العمل السياسي للأحزاب كانت غير ناجحة إطلاقاً.

- أما في استطلاع الرأي عام 1995، فقد أجاب (4.9%) بأن درجة نجاح ممارسة العمل السياسي للأحزاب كبيرة و (15.2%) أجابوا بأنها غير ناجحة إطلاقاً (جدول رقم 16).

جدول رقم (16) التوزيع النسبي للمستجيبين في استطلاعي المركز 1996، 1995 وآرائهم في درجة نجاح ممارسة العمل

السياسي للأحزاب في الأردن

درجة النجاح	استطلاع 1995	استطلاع 1996
كبيرة	4.9	2.3
متوسطة	12.0	21.8
قليلة	6.4	13.2
غير ناجحة	17.2	20.6
غير ناجحة إطلاقاً	15.2	8.2
لا أعرف	44.3	34.1
المجموع=100%	2000	1200

ب- انتماء للأحزاب السياسية:

- (1.3%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم قد انتموا في أي وقت من الأوقات للأحزاب السياسية.

- (98.1%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم لم ينتموا في أي وقت من الأوقات للأحزاب السياسية (جدول رقم 17).

جدول رقم (17) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس، وإذا ما كانوا قد انضموا في أي وقت من الأوقات للأحزاب السياسية.

مجموع %	الجنس		الانتماء للأحزاب السياسية
	أنثى %	ذكور %	
1.3%	0.3	2.3	نعم
98.1%	99.0	97.2	لم ينتموا إلى الأحزاب
0.6%	0.7	0.5	رفض الإجابة
1200 100%	600	600	المجموع = 100%

ج- النية للانتماء للأحزاب

- (2.0%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم ينوون الانتماء إلى الأحزاب السياسية.
- (94.3%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم لا ينوون الانتماء إلى الأحزاب السياسية.
- (0.5%) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم منتمون حالياً إلى أحزاب سياسية (جدول رقم 18).

جدول رقم (18) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس والنية للانتماء للأحزاب السياسية.

المجموع %	الجنس		ينوون الانتماء إلى الأحزاب السياسية
	أنثى %	ذكر %	
2.0	1.3	2.7	نعم
94.3	95.0	93.5	لا
3.2	3.5	2.8	لم يقرروا بعد
99.5	99.8	99.0	المجموع
0.5	0.2	0.8	المنتمون
0.08	-	0.2	رفض الإجابة
1200	1200	1200	المجموع

مقارنة بين استطلاعات 1993، 1995، 1996 على صعيد الانتماء للأحزاب:

- (0.5%) من مجموع المستجيبين أجابوا بأنهم ينتمون إلى أحزاب سياسية في استطلاع 1996، فيما كانت النسبة (1.05%) في استطلاع عام 1995، (1.4%) في استطلاع عام 1993.
 - (2.0%) من مجموع المستجيبين ينوون الانتماء إلى الأحزاب السياسية في استطلاع 1996، فيما كانت النسبة (1.85%) حسب نتائج استطلاع 1995، (6.3%) حسب نتائج استطلاع 1993.
- (جدول رقم 19).

جدول رقم (19) التوزيع النسبي للمستجيبين في استطلاعات المركز 1996، 1995، 1993 حسب الانتماء الحزبي.

الاستطلاع			الانتماء الحزبي
%1996	%1995	%1993	
0.5	1.05	1.4	ينتمون إلى أحزاب
2.0	1.85	6.3	ينوون الانتماء إلى أحزاب
94.3	94.1	83.5	لا ينوون الانتماء
3.2	3.0	8.8	لم يقرروا بعد
1200	2000	1197	المجموع=100%

د- الأحزاب الأقرب لتمثيل الطموحات الشخصية للمستجيبين:

- (55.6%) من مجموع المستجيبين في استطلاع الرأي عام 1996، أفادوا بأن أي من الأحزاب لا يمثل طموحاتهم الشخصية، فيما أفاد (54.05%) بذلك خلال استطلاع عام 1995.
- (26.1%) من مجموع المستجيبين في استطلاع 1996، أجابوا بأنهم لا يعرفون أي من الأحزاب الأقرب إلى تمثيل طموحاتهم الشخصية فيما كانت النسبة (26.2%) من مجموع المستجيبين في استطلاع عام 1996. (جدول رقم 20).

جدول رقم (20) آراء المستجيبين حسب أسماء الأحزاب الأقرب لتمثيل طموحاتهم الشخصية في استطلاعي 1995، 1996.

اسم الحزب	استطلاع 1996%	استطلاع 1995%
جبهة العمل الإسلامي	7.75	11.42
العهد	1.33	1.82
البعث العربي الاشتراكي	0.50	0.65
الديموقراطي الوجودي الأردني(*)	0.66	0.85
الشيعي الأردني	0.16	0.45
الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)	0.16	0.45
التقدم والعدالة	0.16	0.10
اليقظة	0.16	0.15
البعث العربي التقدمي	0.08	-
أخرى	0.25	-
ولا حزب	55.6	54.05
لا أعرف	29.1	26.2
رفض الإجابة	3.5	1.16
غير مبين	0.2	-
المجموع	1200	2000

(*) النسبة المئوية المقابلة للحزب الديمقراطي الوجودي الأردني في نتائج استطلاع 1995 هي مجموع نسب أحزاب التقدمي الديمقراطي والعربي الديمقراطي، والديموقراطي الاشتراكي التي توحدت تحت اسم الحزب الديمقراطي الوجودي الأردني.

هـ- الانتماء للتنظيمات الاجتماعية، الثقافية، الرياضية والنقابية الخ:
 - (10.1%) من مجموع المستجيبين (15.3% من الذكور، 4.8% من الإناث) أفادوا بأنهم ينتمون إلى تنظيمات اجتماعية، ثقافية، رياضية، نقابية الخ.
 - (89.5%) من مجموع المستجيبين لا ينتمون إلى أي تنظيم. (جدول 21).
 جدول رقم (21) آراء المستجيبين حسب الجنس وانتمائهم إلى تنظيمات اجتماعية، ثقافية، رياضية، نقابية..... الخ.

المجموع %	الجنس		الانتماء إلى تنظيم
	أنثى %	ذكر %	
10.1	4.8	15.3	نعم
89.5	94.8	84.2	لا
0.4	0.3	0.5	رفض الإجابة
1200 %100	600 %100	600 %100	المجموع=1200

- (3.66%) من مجموع المستجيبين الذين ينتمون إلى تنظيمات هم من المنتمين للأندية الرياضية والشبابية، وهي أعلى نسبة (جدول رقم 22).
 جدول رقم (22) توزيع المستجيبين حسب التنظيمات المنتمين إليها.

تصنيف التنظيمات	%
أندية رياضية وشبابية	3.66
جمعيات وهيئات ذات طبيعة مهنية	1.58
جمعيات خيرية	1.41
نقابات عمالية	1.16
جمعيات وهيئات متخصصة	0.83
هيئات ولجان مرآه	0.66
هيئات ومنتديات ثقافية	0.58
جمعيات وتنظيمات دينية	0.5
نقابات أصحاب العمل وأصحاب المهن	0.41
روابط عائلية	0.33
أخرى	0.41
مجموع المنتمين إلى تنظيمات =121	10.1
مجموع غير المنتمين إلى تنظيمات =1079	89.9
المجموع=1200	%100

و- العمل النقابي:

- (43.3%) من مجموع المستجيبين (47.0% من الذكور ، 39.7% من الإناث) أفادوا بأنهم يؤيدون حصر العمل النقابي في الأمور المهنية.

□ (27.5%) من مجموع المستجيبين (28.3% من الذكور ، 26.7% من الإناث) أفادوا بأنهم يعارضون حصر العمل النقابي في الأمور المهنية. (جدول رقم 23).

جدول رقم (23) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس وآرائهم في حصر العمل النقابي في الأمور المهنية.

المجموع %	الجنس		حصر العمل النقابي في الأمور المهنية
	إناث %	ذكور %	
43.3	39.7	47.0	أؤيد
27.5	26.7	28.3	أعارض
29.1	33.5	24.7	لا أعرف
0.1	0.2	--	غير مبين
1200	600	600	المجموع = 100 %

ز - آليات المشاركة الاجتماعية خارج إطار التنظيم :

- (46.2%) من المستجيبين الذكور أفادوا بأنه قد طلب منهم المشاركة في جاهدة (53.7%) لم يطلب منهم المشاركة في جاهدة (جدول رقم 24).

جدول رقم (24) التوزيع النسبي للمستجيبين الذكور حول إذا ما طلب منهم المشاركة في جاهدة خلال الأثنى عشر شهراً الماضية من تاريخ المقابلة حسب الفئات العمرية.

المجموع %	الجنس				هل طلب منك المشاركة في جاهدة
	(45 فأكثر) %	(44-35) %	(34-25) %	(24-19) %	
46.2	57.3	44.7	45.7	33.0	نعم
53.7	42.1	55.3	54.3	66.9	لا
0.1	0.6	-	-	-	غير مبين
600	171	132	173	124	المجموع = 100 %

- (44.5%) من مجموع المستجيبين شاركوا فعلياً في الجاهدة.

- فيما كانت نسبة غير المشاركين والذين وجهت لهم الدعوة (1.7%) وقد عزا الذين رفضوا المشاركة: إلى ضيق الوقت، أو عدم الرغبة بتكليف مستقبلية الجاهدة، أو لمعرفتهم المسبقة بالنتائج التي ستؤول إليها الجاهدة (جدول رقم 25).

جدول رقم (25) التوزيع النسبي للمستجيبين الذكور الذين طلب منهم المشاركة في الجاهة حسب الفئات العمرية.

المجموع %	الفئات العمرية				هل قمت فعلياً بالمشاركة في الجاهة
	(45 فأكثر)%	(35-44)%	(25-34)%	(19-24)%	
44.5	55.6	43.2	43.4	32.3	نعم
1.7	1.8	1.5	2.3	0.8	لا
53.7	42.7	55.3	54.3	66.9	لم يطلب منهم المشاركة في الجاهة أو غير مبين
600	171	132	173	124	المجموع=100%

سادساً: بيانات عن حرية الرأي والصحافة وعن الصحافة اليومية والأسبوعية:

1- ضمان الحريات العامة.

فيما يتعلق بأراء المستجيبين حول ضمان الحريات العامة والصحافة في الأردن فقد جاءت

أراء المستجيبين كما هو موضح في الجدول رقم (26):

جدول رقم (26) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب آرائهم في ضمان الحريات العامة في الأردن.

المجموع %	لا اعرف %	غير مضمونة %	مضمونة إلى درجة قليلة%	مضمونة إلى درجة متوسطة%	مضمونة إلى درجة كبيرة%	البند
1200	7.3	20.5	12.5	42.6	17.2	حرية الرأي
1200	10.1	13.3	11.4	40.4	24.8	حرية الصحافة
1200	18.9	44.5	17.6	14.8	4.2	حرية الاشتراك في التظاهرات
1200	20.4	39.0	18.2	16.3	6.1	حرية الاشتراك في اعتصام
1200	22.5	32.8	10.7	20.6	13.4	حرية الاشتراك في الأحزاب

ب-قراءة الجرائد اليومية.

أما فيما يتعلق بقراءة الجرائد اليومية فقد أفاد من مجموع المستجيبين ما نسبته (52.3%) (6.8%)

ذكور، (39.2% إناث) بأنهم يقرءون الجرائد اليومية (جدول رقم 27).

جدول رقم (28) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب المستوى التعليمي وتاريخ آخر مرة قرأ المستجيب فيها جريدة يومية خلال الأربعة أسابيع الماضية من تاريخ إجراء المقابلة.

المجموع %	المستوى التعليمي				قرأت الجريدة اليومية آخر مرة خلال
	أعلى من ثانوي%	ثانوي %	ابتدائي و إعدادي%	ملم %	
28.2	40.2	32.8	25.7	1.2	أمس
17.3	26.9	37.0	31.7	4.3	7-2 أيام
2.9	22.9	45.7	31.4	-	14-8 يوم
1.2	14.3	28.6	50.5	7.1	22-15 يوم
1.8	13.6	18.2	54.5	13.6	30-23 يوم
51.4	مجموع نسب الذين قرءوا جرائد يومية خلال الأربعة أسابيع الماضية				
0.9	نسب الذين قرءوا جرائد يومية خلال تاريخ أكثر من شهر				
47.7	مجموع نسب الذين لا يقرءون الجرائد اليومية				
1200	المجموع=100%				

-وقد تبين أن (45.5%) من مجموع المستجيبين قد قرءوا الجرائد اليومية خلال الأيام السبعة الماضية من تاريخ إجراء المقابلة، فيما أفاد (9.9%) من مجموع المستجيبين بأنهم يقرءون 6-7 أعداد أسبوعياً من الجرائد اليومية، وأفاد (10.5%) من مجموع المستجيبين بأنهم يقرءون 4-5 أعداد أسبوعياً، أما الذين يقرءون 1-3 أعداد أسبوعياً من الجرائد اليومية فقد كانت نسبتهم (25.1%).

ج- قراءة كتاب المقالات والأعمدة في الجرائد اليومية.

جدول رقم (29) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب الجنس وقرءتهم لكتاب المقالات والأعمدة في الجرائد اليومية.

المجموع %	الجنس		
	إناث%	ذكور%	
19.8	14.2	25.3	يقرأ لكتاب المقالات والأعمدة
80.3	85.8	74.7	لا يقرأ لكتاب المقالات والأعمدة

د-أفاد (38.5%) من مجموع المستجيبين (41.7% ذكور، 35.3 إناث) بأنهم يقرءون الجرائد الأسبوعية (جدول رقم 30).

جدول رقم (30) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب قراءة الجرائد الأسبوعية والجنس.

المجموع	الجنس		أقرأ الجرائد الأسبوعية
	إناث%	ذكور%	
38.5	35.3	41.7	نعم
61.5	64.7	58.3	لا
1200	600	600	المجموع 100%

- (38.2) من مجموع المستجيبين أفادوا بأنهم قرءوا إحدى الجرائد الأسبوعية خلال الثلاثة أشهر الماضية من تاريخ المقابلة معهم (جدول 31).

جدول رقم (31) التوزيع النسبي للمستجيبين حسب قراءتهم لكتاب المقالات والأعمدة في الجرائد الأسبوعية والجنس.

المجموع	الجنس		
	إناث%	ذكور%	
8.3	3.0	5.3	يقرأ لكتاب المقالات والأعمدة
91.7	97.0	94.7	لا يقرأ لكتاب المقالات والأعمدة